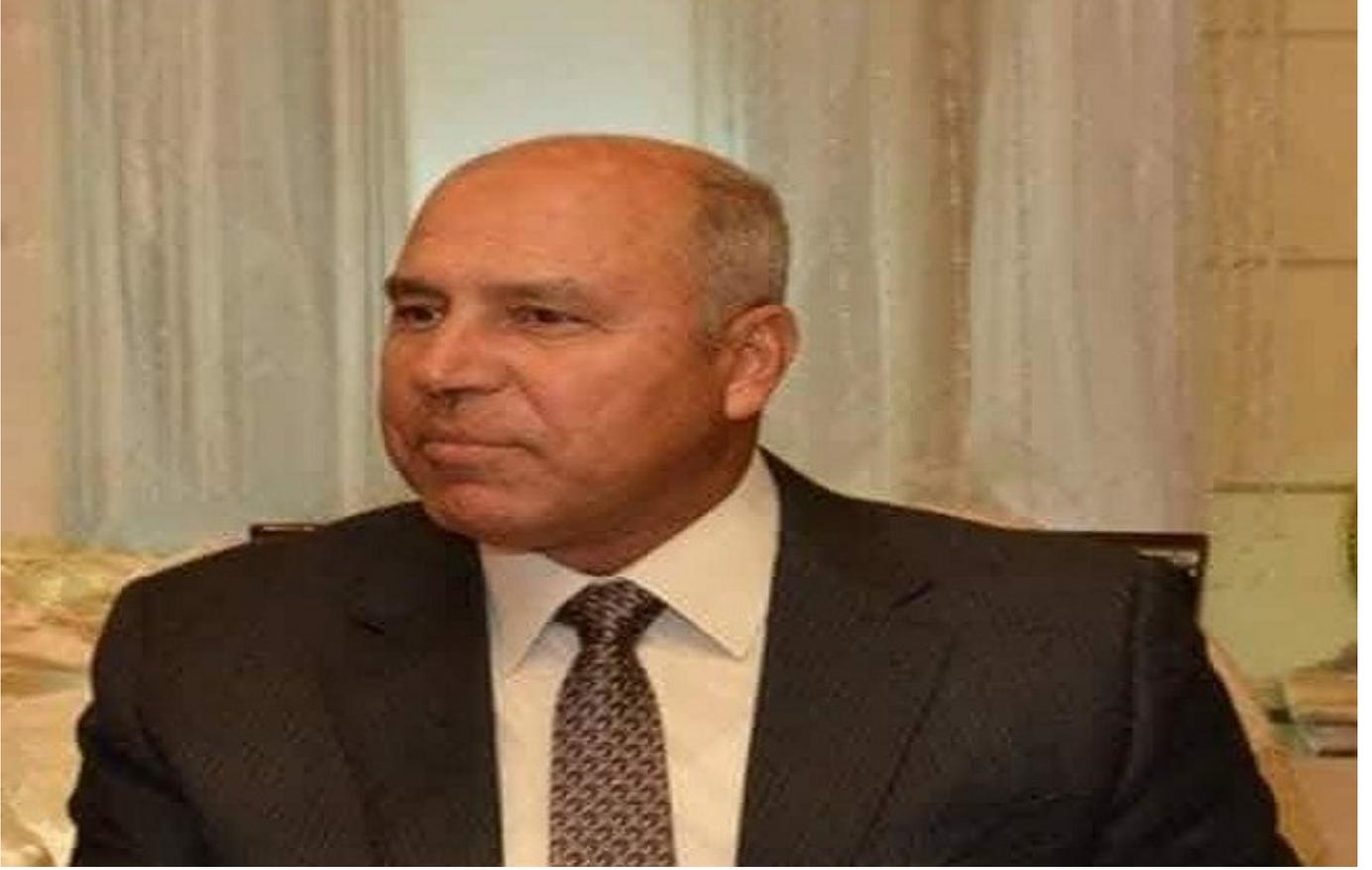


النقل تنفي بيع بعض أصول القطار السريع والكهربائي لسداد ديون المشروع



نفت وزارة النقل ما تم تناوله بشأن عزم الوزارة بيع بعض أصول القطار الكهربائي الخفيف (LRT) والقطار الكهربائي السريع لسداد قروض التنفيذ، ووصفته بأنه عاري تماما عن الصحة، مناشدة المواطنين عدم الانسياق وراء تلك الشائعات التي تهدف إلى إثارة البلبه لدى الرأي العام.

وقالت الوزارة، في بيان لها اليوم الأحد، إن تنفيذ مشروعات النقل يتم بأبادي استشاريين وشركات وطنية مصرية، مع الاستعانة بالخبرات الأجنبية في الأعمال التي لا يتوفر لدى الشركات والمكاتب الاستشارية المصرية خبرة كافية فيها.

وأضافت أن هذا الإجراء يتم في تطوير الموانئ وإنشاء المحطات والأرصفة بها كما يحدث حاليا في موانئ الإسكندرية والدخيلة ودمياط وسفاجا والعين السخنة وبرنيس والأدبية والعريش وأبو قير وجرجوب، كذلك تطوير خطوط السكك الحديدية والبنية الأساسية بها وإنشاء الخطوط الحديدية ومنها شبكة القطار الكهربائي السريع بطول 2250 كيلومترا والجاري تنفيذ المرحلة الأولى منها بطول 2000 كيلومتر بواسطة شركات مصرية بالتعاون مع شركة سيمنس العالمية في توريد الوحدات المتحركة والأنظمة الكهروميكانيكية.

وتابعت أنه يتم الاستعانة بالخبرات الأجنبية بجانب الشركات المصرية في إنشاء مشروع القطار الكهربائي الخفيف LRT (عدلي منصور/ العاصمة الإدارية/ العاشر من رمضان)، والذي تم افتتاح المرحلة الأولى منه في المسافة من عدلي منصور حتى محطة مدينة الفنون والثقافة بالعاصمة الإدارية في يوليو 2022، واستكمال شبكة مترو الأنفاق بإنشاء الخطوط الثالث والرابع والسادس ورفع كفاءة الخطين الأول والثاني.

بالإضافة إلى إنشاء الطرق والكباري ومحاور النيل من خلال إنشاء 7000 كيلو متر طرق جديدة، وتطوير 10 آلاف كيلومتر طرق حاليا، و1000 كوبري علوي ونفق، وإنشاء 34 محورا على النيل، كما أنه مخطط تطوير 125 ألف كيلومتر طرق محلية بالمحافظات، بالإضافة إلى تطوير 3000 كيلومتر طرق مبادرة حياة كريمة.

كذلك إنشاء خطوط المونوريل والذي من المخطط افتتاح المرحلة الأولى منه شرق النيل قبل نهاية 2023، وافتتاح المرحلة الثانية منه غرب النيل منتصف 2024، فضلا عن إنشاء الموانئ البرية والجافة والمناطق اللوجيستية.

وأوضحت الوزارة أنها تتعاون مع القطاع الخاص المصري والعالمي في مجال إدارة وتشغيل عدد من المشروعات لاكتساب الخبرة المطلوبة في إدارتها، كما أنه يعمل بها عمالة مصرية لا تقل عن 90%، ففي مجال السكك الحديدية تم التعاقد مع شركة فويست البيين النمساوية لإدارة وتشغيل ورشة العباسية لإنتاج مفاتيح السكك الحديدية وتم التعاقد مع شركة المصرية الخدمات والتغذية (ابيلا مصر) لإدارة وتشغيل عربات النوم، كذلك التعاقد مع تحالف شركتي الغرابلي وثري ايه انترناشيونال لإدارة وتشغيل قطاع نقل البضائع.